المجتمع المدنى والبطالة
دراسة تحليلية لدور الجمعيات الأهلية فى مصر

إعداد
خالدة ممدوح سيد إسماعيل

مقدمة

تعانى معظم الدول المتقدمة والنامية من مشكلة البطالة، فالبطالة ظاهرة عالمية تتواجد فى كل المجتمعات المتقدمة والنامية، ولكن بنسب متفاوتة. فقد تشير الاحصائيات إلى أن عدد سكان العالم فى عام ٢٠١٢ بلغ حوالى ٧ مليار نسمة، فى حين وصل عدد العاطلين على مستوى العالم حوالى ٢٠٢ مليون عاطل.

ولعل مواجهة تلك المشكلة تتطلب تتضافر الجهود والتعاون بين الدولة والمجتمع المدنى، اذ لا تستطيع الدولة بمفردها مواجهة البطالة بدون مساندة مؤسسات المجتمع المدني لها. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى الاقتراب من دور بعض مؤسسات المجتمع المدنى في التقليل من حدة مشكلة البطالة التى أصبحت تمثل خطورة كبيرة على مجتمعنا، وتهدد مصير الأجيال القادمة.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة البطالة unemployment من أخطر المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى، حيث لا تكمن الخطورة فى زيادة أعداد العاطلين عن العمل فقط، وإنما أيضا فى النتائج والاثار الاجتماعية المترتبة على انتشار البطالة، والتى تتمثل فى الجريمة والانحراف، وتعاطى المخدرات، والتطرف، والعنف، وانخفاض مستوى المعيشة، والفقر. إضافة إلى الآثار النفسية المتمثلة فى حالة اكتئاب مزمن، قد تؤدى إلى الانتحار، وموت الطاقات الشبابية، وإخماد روح الإبداع الفكري والعلمي، وترسيخ فكرة عدم جدوى التحصيل العلمي.

وقد تفاقم معدل البطالة في مصر فى الفترة الأخيرة، حيث بلغ ٩.٩% خلال الربع الثانى لعام ٢٠١٨ ، أى وصل عدد العاطلين إلى ٢.٨٧٥٠٠٠ من إجمالى قوة العمل (٢٩.٠٣٦٠٠٠)، يمثل ٥٢.١% منهم حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها(١) ، على الرغم من تزايد عدد الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال مكافحة البطالة، والتى من المفترض أن تساهم بدور فى الحد من ارتفاع معدلات البطالة فى مصر. مما يجعلنا في حاجة ماسة إلى الإقتراب من هذه الجمعيات للتعرف على دورها فى مواجهة ظاهرة البطالة عن قرب. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالى: ما دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة البطالة، وما هى المعوقات التى تحد من هذا الدور؟.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى:

الأهمية النظرية: تتمثل فى قلة الدراسات والأبحاث السوسيولوجية التى تناولت دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة ظاهرة البطالة، واختبار صحة النظريات المفسرة للدراسة (نظرية عدم التجانس – نظرية الاعتماد المتبادل).

الأهمية التطبيقية: تساهم هذه الدراسة فى تحديد الأدوار التى تقوم بها الجمعيات الأهلية فى مواجهة البطالة. بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التى تقف أمامها فى التصدي لمشكلة البطالة، ووضع حلول للتخلص من هذه المعوقات.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدنى(الجمعيات الأهلية) فى مواجهة مشكلة البطالة، وتحديد المعوقات التى تواجه تلك المؤسسات فى التصدى لهذه المشكلة. ويمكن صياغة هذه الأهداف فى التساؤلات الآتية:

١- ما هى اسهامات الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلة البطالة؟

٢- هل هناك تعاون بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة فى التصدى لمشكلة البطالة؟

٣- ما الصعوبات التى تعوق الجمعيات الأهلية عن مواجهة البطالة؟

٤- ما هى الاقتراحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى تقليص حجم البطالة فى المجتمع المصرى؟

مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المجتمع المدنى

يعد مفهوم المجتمع المدنى من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين ، حيث يعرف لغويا بأنه مؤسسات المجتمع المستقلة عن سلطة الدولة التى تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة اختيارية طوعية، مثل النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان. أما اصطلاحيا فقد عرف البنك الدولى المجتمع المدنى على أنه مجموعة المنظمات غير الحكومية، التى لا تهدف للربح، ولها وجود فى الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية .

ويمكن تعريف المجتمع المدنى إجرائيا على أنه مؤسسات تطوعية غير حكومية تنشأ عن طريق مبادرات أهلية، وتقع وسيطة بين الدولة والمجتمع، ولها دورا هاما فى إحداث عمليات التنمية من خلال مواجهة مشكلة البطالة.

٢- مفهوم البطالة

تعنى البطالة فى اللغة تعطل عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص راغب فيه وقادر عليه فى مهنة تتفق مع استعداده، أو مع قدراته ومؤهلاته. ويعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصرى البطالة على أنها وجود أفراد فى سن (١٥-٦٣) قادرين على العمل سلكوا طرقا كثيرة للبحث عن وظيفة ما، لكنهم لم يحصلوا على فرصة مناسبة لهم.

وتعرف البطالة إجرائيا على أنها حالة يوصف بها الشخص الذى لا يجد عملاً مع محاولته الدائمة فى البحث عن عمل.

المداخل النظرية للدراسة:

١- نظرية عدم التجانس Heterogeneity Theory

ترى هذه النظرية أن تنظيمات المجتمع المدنى ظهرت نتيجة لفشل القطاع الخاص والحكومة فى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، ففشل القطاع الخاص فى تلبية حاجات الأفراد يترتب عليه تدخل الحكومة، وعندما تتدخل الحكومة لإشباع حاجات الأفراد تفشل أيضا، ويؤدى ذلك إلى بروز دور المجتمع المدنى فى سد هذه الاحتياجات المتنوعة للأفراد التى أخفق كل من القطاع الخاص والحكومة فى الوفاء بها... .

وتفترض النظرية أن اهتمام مؤسسات المجتمع المدنى بمشكلة البطالة ظهر عندما أخفقت الحكومة والقطاع الخاص فى مواجهة هذه المشكلة، فقد حاول القطاع الخاص فى البداية التصدى لمشكلة البطالة، لكنه عجز عن فعل ذلك، ثم نتيجة لهذا الفشل اتجهت الحكومة إلى محاولة إيجاد حلول للبطالة من خلال توفير فرص عمل، لكنها لم تنجح أيضا فى التقليص من حجم انتشار البطالة. وترتب على ذلك بروز مؤسسات اجتماعية تكون معنية فى المقام الأول بالتصدى للبطالة من خلال إعطاء دورات تدريبية لتعليم بعض المهن، بالإضافة إلى توفير فرص عمل وإعطاء قروض لإنشاء مشروعات صغيرة.

ويتقلص دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة مشكلة البطالة فى حالة قلة الموارد المالية لديها وزيادة فعالية الحكومة فى القيام بهذا الدور ، فالحكومة لا تترك فرصة للمجتمع المدنى أن يمارس دور فى التصدى للبطالة فى ظل نجاحها فى ممارسة هذا الدور. كما أن نقص التمويل لدى مؤسسات المجتمع المدنى قد يؤدى إلى عجز تلك المؤسسات عن القيام بأى دور فى الحد من زيادة البطالة فى المجتمع.

٢- نظرية الاعتماد المتبادل Interdependence Theory

تفترض هذه النظرية أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى تقوم على التأثير المتبادل، حيث يعزز كل منهما الأخر، ويساعد على تحقيق نتائج أفضل لنشاطه، خاصة أن كلا منهما له دوره المتميز. ويتطلب التعاون بينهما قيام شراكة حقيقية حتى تنتظم العلاقة بين الطرفين على أساس اللامركزية، ووجود دور فاعل للمجتمع المدنى فى تحديد أهداف التنمية البشرية، ومشروعاتها، والأليات المحققة لها، وأفضل السبل لتعبئة الموارد المالية اللازمة. ولعل تعزيز دور المجتمع المدنى وتفعيل الشراكة بينه وبين الدولة لا ينبغى أن يكون على حساب إضعاف الدولة، لما لذلك من أثار سلبية فى ظل العولمة، حيث يؤدى إضعاف الدولة إلى تشرذم وانقسام المجتمع. بينما نحن فى حاجة إلى دولة قوية، وعادلة، وقادرة على تطبيق الديمقراطية، تمنح الحرية للمجتمع المدنى حتى يعزز من قدرته على أن يكون قيمة مضافة للجهود التى تبذلها الدولة.

وبالتالى فإن مواجهة مشكلة البطالة تتطلب تضافر جهود الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدنى. فالدولة لا تتمكن بمفردها القضاء على مشكلة البطالة دون وجود مساندة لها من قبل المجتمع المدنى. كما أن مؤسسات المجتمع المدنى لا تستطيع وحدها التصدى لهذه المشكلة بدون وجود تعاون وشراكة حقيقية بينها وبين الدولة.

ويتبين من العرض السابق أن هناك تباين بين النظريتين فى تفسير دور المجتمع المدنى فى التصدى لمشكلة البطالة . فنظرية اللاتجانس تنظر لدور مؤسسات المجتمع المدنى على أنه ليس مكمل لدور الدولة، بل يظهر نتيجة إخفاق الدولة فى القيام بدورها، فى حين ترى نظرية الاعتماد المتبادل أن الدولة لا يمكنها القضاء على مشكلة البطالة إلا بمساندة المجتمع المدنى لها. وقد تتبنى الدراسة نظرية الاعتماد المتبادل نظرا، لأن البطالة قضية مجتمعية تتطلب تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى.

الاجراءات المنهجية للدراسة

- المنهج: اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون لنماذج من الجمعيات العاملة فى مجال التدريب والتشغيل من أجل الحد من البطالة فى المجتمع المصرى.
- الأدوات: قامت الباحثة بجمع البيانات المتعلقة بالجمعيات الأهلية من الأبحاث والمقالات والمواقع الإلكترونية التى عرضت نماذج مختلفة من الجمعيات فى الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣. واعتمدت فى التحليل على استمارة، اشتملت على ثلاثة محاور أساسية: بيانات أولية عن الجمعية، ودور الجمعية فى التصدى لمشكلة البطالة، والمعوقات التى تواجهها.
- العينة: تم أخذ عينة عمدية من الجمعيات الأهلية، بحيث يكون لهذه الجمعيات نشاط فى مواجهة مشكلة البطالة، والجدول التالى يوضح تصنيف عينة الدراسة وفقا للمحافظة.

م	اسم الجمعية	المحافظة
١	جمعية التدريب المهنى والأسر المنتجة	الجيزة
٢	جمعية تنمية المجتمع المحلى وخلق فرص عمل	الجيزة
٣	جمعية الحد من الفقر	الجيزة
٤	جمعية مارمرقس النسائية للتدريب المهنى	الجيزة
٥	جمعية رسالة للأعمال الخيرية	الجيزة
٦	جمعية الشيخ الحصرى للخدمات الدينية والاجتماعية	الجيزة
٧	جمعية رجال الأعمال	الإسكندرية
٨	جمعية التنمية والنهوض بالمرأة	القاهرة
٩	جمعية جزويت والفرير	المنيا
١٠	جمعية الصعيد للتربية والتنمية	المنيا– سوهاج – أسيوط
١١	جمعية تحسين الصحة	قنا
١٢	جمعية تنمية الأسرة والمجتمع	الفيوم
١٣	جمعية تنمية المجتمع المحلى	سوهاج
١٤	الجمعية النسائية لتنمية المجتمع	سوهاج
١٥	جمعية تنمية المشروعات الصغيرة	بورسعيد
١٦	جمعية المستثمرين	بورسعيد
١٧	جمعية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة	بورسعيد
١٨	جمعية تنمية المهارات الفنية والتدريب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	بورسعيد

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت فى الآتى:

أولاً: الأنشطة التى تقوم بها الجمعيات الأهلية لمواجهة البطالة

تعددت الأنشطة التى تحاول الجمعيات من خلالها مواجهة البطالة، فتشمل هذه الأنشطة الآتى:

- **المساهمة فى تدريب وتأهيل الأفراد**

شكل رقم (١) يوضح مدى مساهمة الجمعيات فى تدريب وتأهيل الأفراد

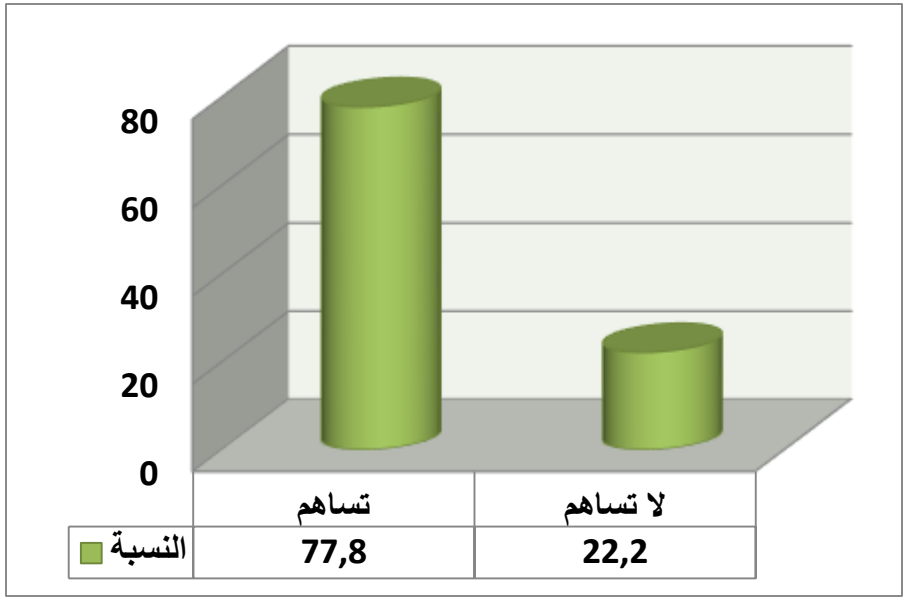

يبين الجدول السابق أن أغلبية الجمعيات الأهلية تقوم بإعطاء دورات تدريبية من أجل تأهيل الأفراد لسوق العمل، حيث تبلغ نسبة هذه الجمعيات ٧٧.٨% ، فى حين بلغت نسبة الجمعيات التى لا تساهم فى تأهيل وتدريب الأفراد ٢٢.٢%. وهذا يشير إلى إتفاق معظم الجمعيات على أن السبب الرئيسى لمشكلة البطالة هو عدم وجود أيدى عاملة مدربة ومؤهلة تناسب سوق العمل.

شكل رقم (٢) يوضح الدورات التدريبية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية

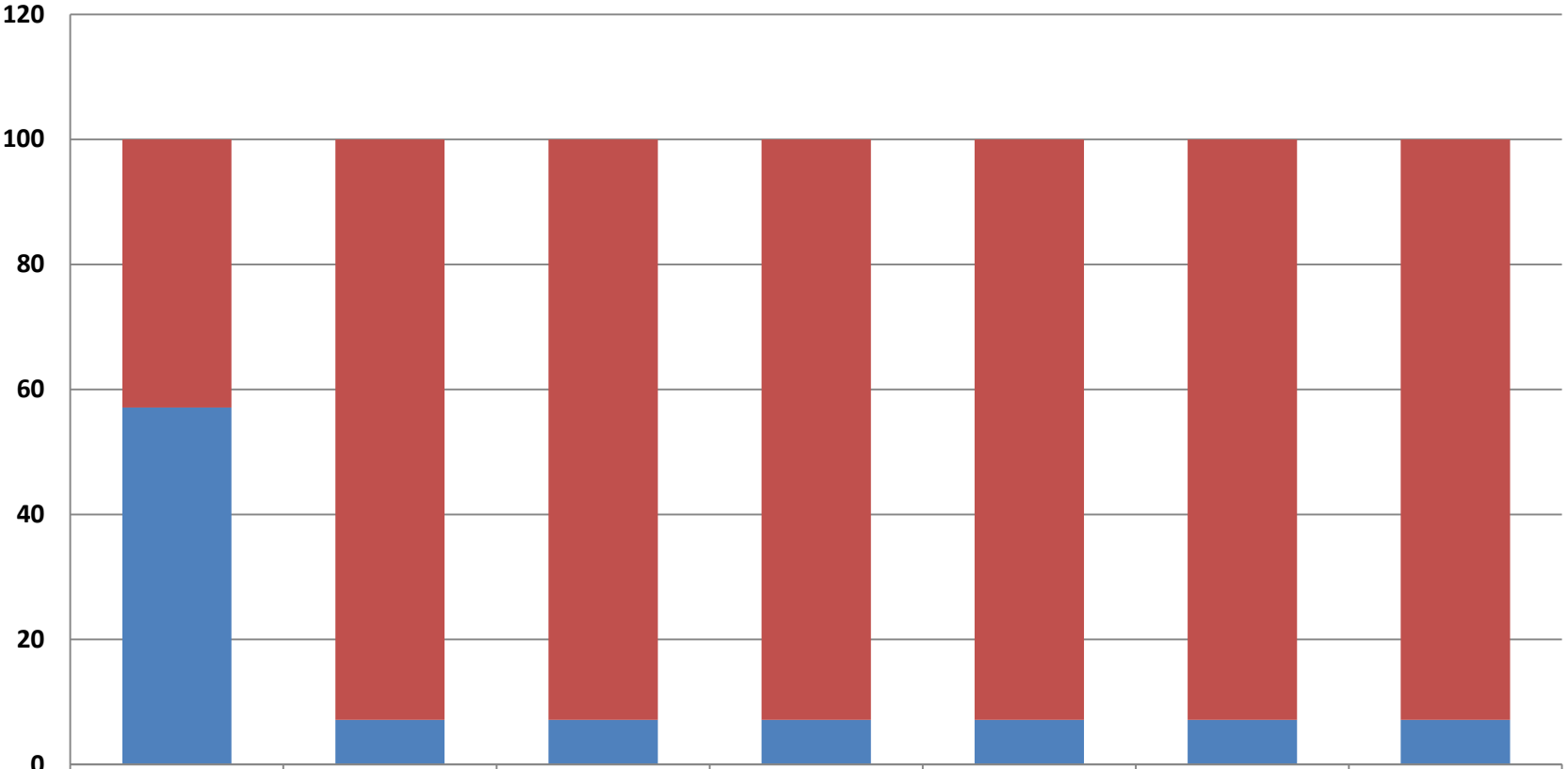

	دورات تدريبية على أعمال التفصيل والخياطة	دورات تدريبية فى مجال الزراعة	دورات تدريبية فى تركيب شبكة المياه بالمنازل	دورات تدريبية فى تركيب شبكة الكهرباء بالمنازل	دورات تدريبية فى صيانة الحاسب الآلى	دورات تدريبية فى مجال الإلكترونات	دورات تدريبية فى دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة
لا	42,9	92,9	92,9	92,9	92,9	92,9	92,9
نعم	57,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1

يتضح من الشكل السابق أن أكثر الدورات التدريبية التى تقوم الجمعيات بإعطائها دورات خاصة بأعمال التفصيل والخياطة، حيث تبلغ نسبة الجمعيات التى تهتم بمثل هذه الدورات ٥٧.١%، فى حين تتساوى نسبة الجمعيات التى تهتم بباقى الدورات الأخرى. وربما يرجع ذلك إلى أن معظم الجمعيات الأهلية التى اشتملت عليها الدراسة تستهدف المرأة المعيلة، وأن أغلب هذه الفئة لديها مؤهل متوسط أو أقل من متوسط ، فتكون الدورات التدريبية المتعلقة بالتفصيل والخياطة مناسبة لها. وقد يساعد تدريب السيدات لتعلم الخياطة والتريكو فى تحسين الدخل والمستوي المعيشي للأسر وزيادة الإنتاج والحد من البطالة.

- منح قروض للعاطلين عن العمل

شكل رقم (٣) يوضح الجمعيات المانحة للقروض

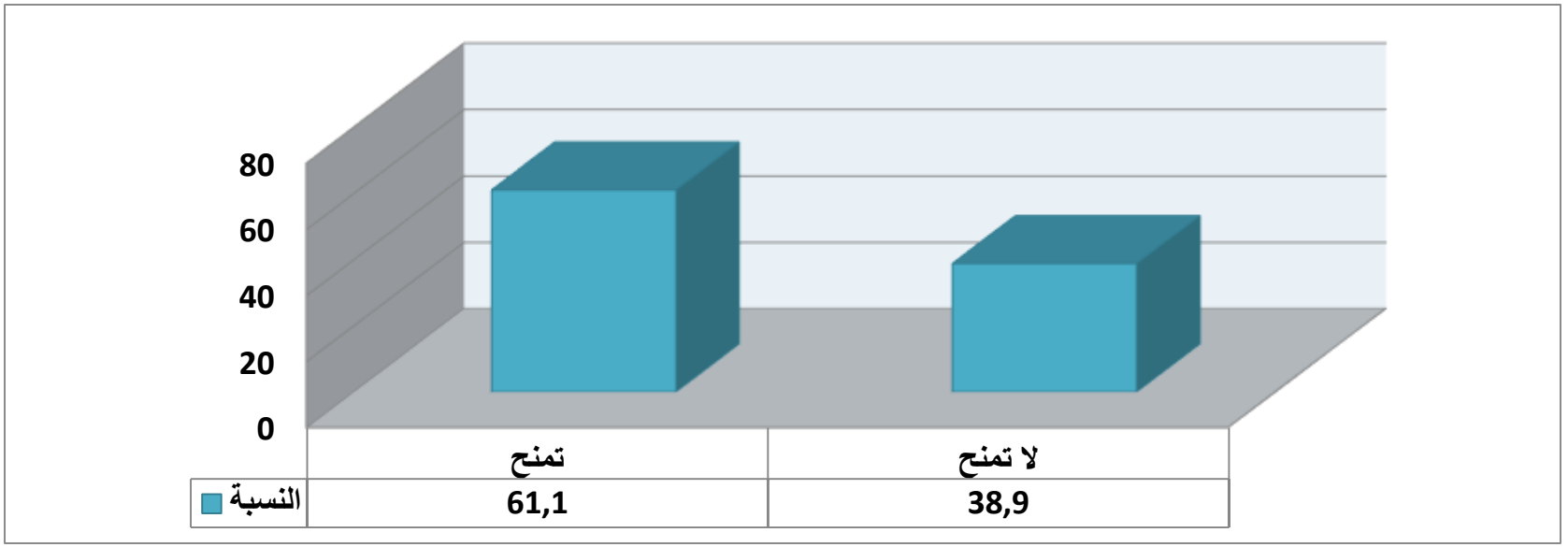

نلاحظ من الشكل السابق أن منح القروض نشاط رئيسى لمعظم الجمعيات العاملة فى مجال مكافحة البطالة، فقد يبلغ نسبة الجمعيات المانحة للقروض ٦١.١% ، وذلك لان التأهيل والتدريب على الرغم من أهميته إلا أنه ليس الوسيلة الوحيدة القادرة على مواجهة البطالة، وأن هناك بعض الفئات تكون مدربة ومؤهلة، لكن ينقصها التمويل، لذا تلجأ بعض الجمعيات إلى منح القروض كوسيلة أخرى للتقليص من حجم البطالة.

شكل رقم (٤) يبين قيمة القروض التى تمنحها الجمعيات

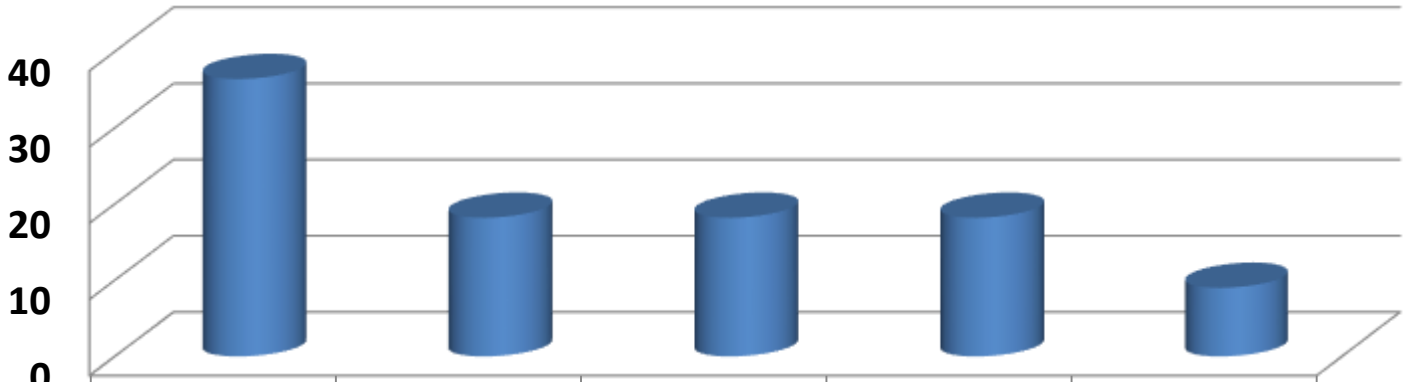

	1000 - 3000	3000 - 5000	5000 – 7000	7000 - 9000	فأكثر ٩٠٠٠
النسبة	36,4	18,2	18,2	18,2	9

يتبين من الشكل السابق أن الجمعيات التى تمنح قروض تتراوح من ١٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه تأتى فى المرتبة الأولى، يليها الجمعيات الأهلية التى تتراوح قيمة قرضها من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه ومن ٥٠٠٠ – ٧٠٠٠ جنيه ومن ٧٠٠٠ – ٩٠٠٠ بنسبة ١٨.٢%، ثم الجمعيات التى تعطى قروضا بقيمة ٩٠٠٠ جنية فأكثر بنسبة ٩%. ولعل ذلك يشير إلى انخفاض قيمة القرض الذى تمنحه الجمعيات الأهلية للأفراد، فغالبية الجمعيات تمنح قروضا أقل من ٩٠٠٠ جنيه، وأن نسبة ضئيلة جدا من هذه الجمعيات يتجاوز قيمة قرضها ٩٠٠٠ جنيه.

- **توفير فرص عمل**

شكل رقم (٥) يوضح مدى توفير الجمعيات الأهلية لفرص العمل

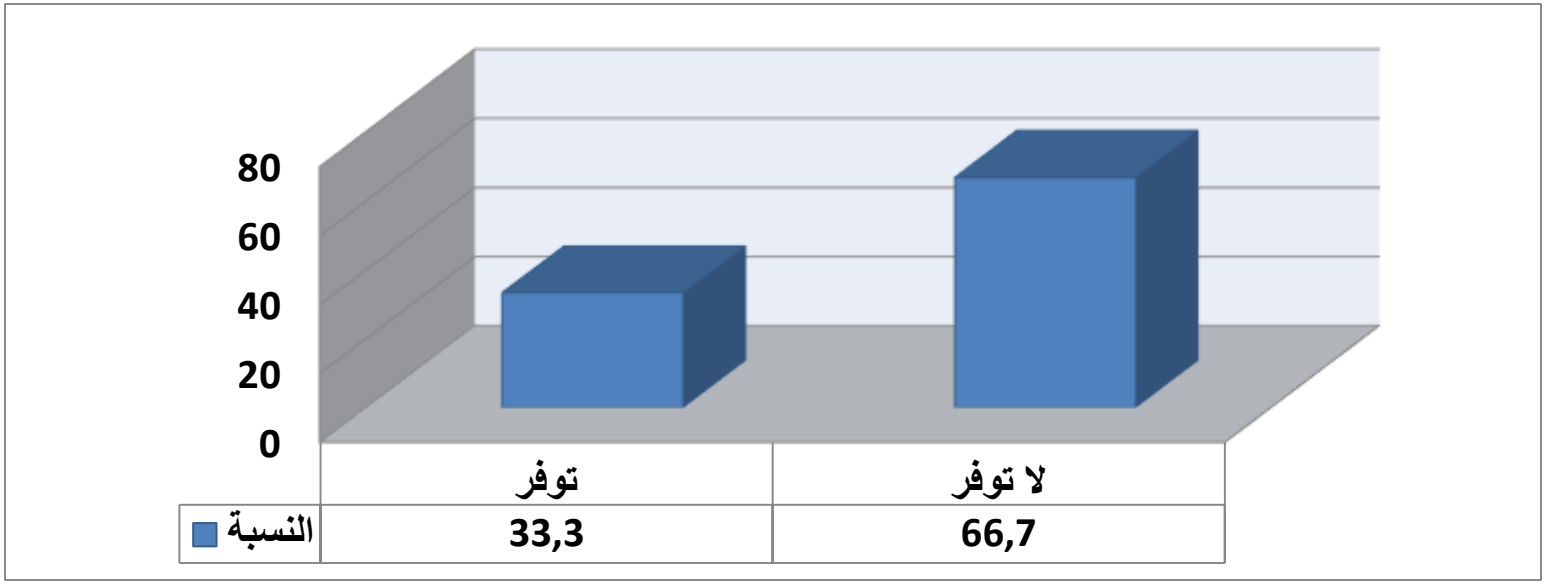

يوضح الشكل السابق أن غالبية الجمعيات لا تقوم بتوفير فرص عمل للأفراد، وأن نسبة من تساهم فى إيجاد فرص عمل لا تتجاوز ٣٣.٣%. وقد يعود ذلك إلى أن معظم الجمعيات قد يقتصر نشاطها فى الحد من البطالة على التدريب والتأهيل فقط، وذلك من خلال تنمية مهارات وقدرات الأفراد وإكسابهم خبرات تؤهلهم للحصول على فرصة عمل.

شكل رقم (٦) يوضح فرص العمل المتوفرة بواسطة الجمعيات

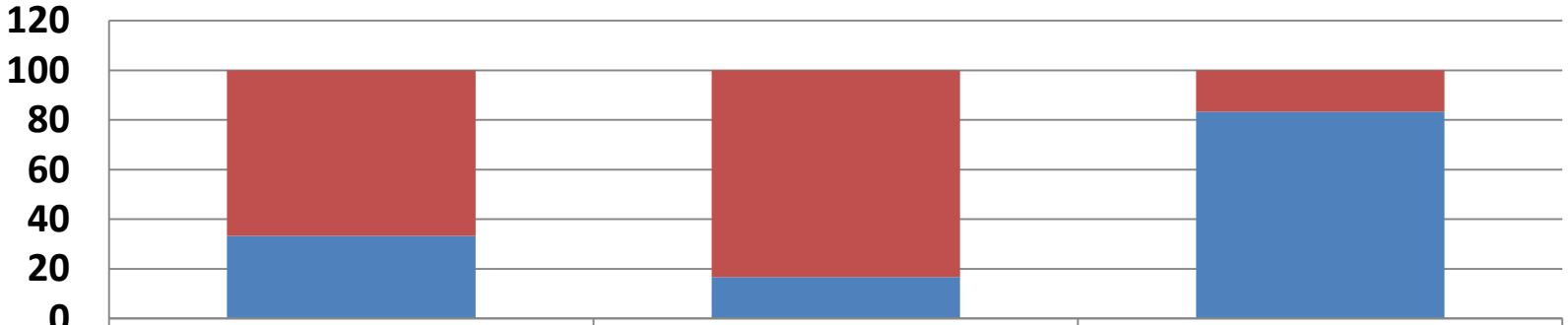

	فرص عمل داخل المنزل	فرص عمل فى الجمعية	فرص عمل فى الشركات والمصانع
لا	66,7	83,3	16,7
نعم	33,3	16,7	83,3

يبين الشكل السابق أن أكثر فرص العمل التى وفرتها الجمعيات كانت داخل الشركات والمصانع، حيث بلغت نسبة هذه الفرص ٨٣.٣%. يليها فى المرتبة الثانية فرص العمل المتوفرة داخل المنزل مثل العمل فى مشروع الخياطة والتريكو أو مشروع الأفران الذى يقوم على شراء أفران من قبل الجمعية لتقوم السيدات بعمل الخبز المنزلى وتوزيعه فى نطاق المنطقة، ويتم تسديد ثمن الأفران أو ماكينة الخياطة والتريكو على أقساط شهرية. وتأتى فى المرتبة الثالثة فرص العمل داخل الجمعية بنسبة ١٦.٧%، والمتمثلة فى العمل فى مشغل الخياطة والأعمال اليدوية التابع للجمعية. وهذا يشير إلى أن دور الجمعيات فى الحد من البطالة لا يقتصر فقط على تدريب وتأهيل الأفراد لسوق العمل، بل يتطرق أيضا إلى محاولة إيجاد فرص عمل لهم سواء فى المنزل أو المصانع والشركات أو داخل الجمعيات.

ثانيا: المعوقات التى تعوق دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة البطالة

- المعوقات المرتبطة بالجمعيات

شكل رقم (٧) يوضح المعوقات المرتبطة بالجمعيات

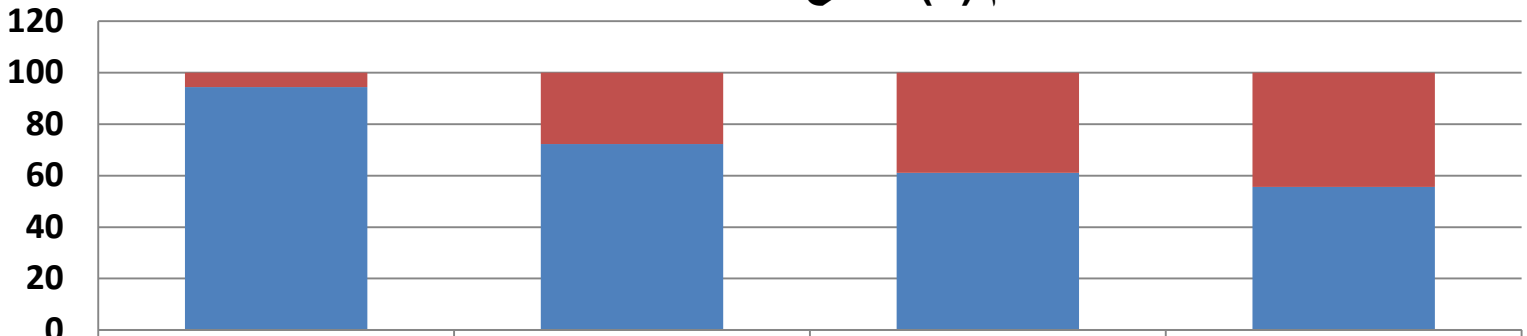

	نقص التمويل	الروتين وتعقيد الاجراءات	عدم القدرة على سداد القرض	عدم الوعى بأهمية دور الجمعيات
لا	5,6	27,8	38,9	44,4
نعم	94,4	72,2	61,1	55,6

يكشف الشكل السابق عن أن نقص التمويل هو أكثر المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال مكافحة البطالة. يليه الروتين وتعقيد الإجراءات بنسبة ٧٢.٢%، ثم عدم القدرة على سداد القروض فى المرتبة الثالثة بنسبة ٦١.١% ، وذلك نتيجة لفشل المشروعات التى يقوم بها المستفيدون من القروض، فى حين جاء عدم الوعى بأهمية دور الجمعيات فى المرتبة الرابعة فى المعوقات التى تحد من دور الجمعيات فى التصدى لمشكلة البطالة. ويرجع ذلك إلى عدم وجود تنسيق وتعاون بين كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلة البطالة، وهذا يتفق مع نظرية الاعتماد المتبادل التى ترى أن مواجهة البطالة تتطلب وجود شراكة وتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى .

- **المعوقات المرتبطة بالمستفيدين من الجمعيات**

شكل رقم (٨) يوضح المعوقات المرتبطة بالمستفيدين من الجمعيات

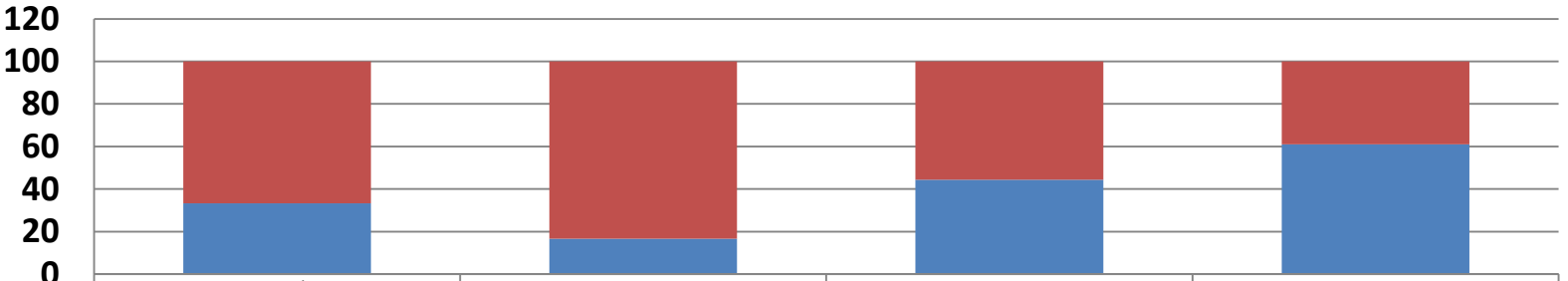

	انعدام ثقة المستفيدين بأنفسهم فى القيام بمشروعات	خوف المستفيدين من العجز عن سداد القروض	انخفاض قيمة القروض	عدم تيسير إجراءات الحصول القروض
لا	66,7	83,3	55,6	38,9
نعم	33,3	16,7	44,4	61,1

نلاحظ من الشكل السابق أن عدم تيسير إجراءات الحصول على القروض يأتى فى مقدمة التحديات التى تواجه المستفيدون من الجمعيات، يليه فى الترتيب انخفاض قيمة القروض بنسبة ٤٤.٤%، ثم انعدام ثقة المستفيدين بأنفسهم فى القيام بمشروعات بنسبة ٣٣.٣% . ويحتل خوف المستفيدين من العجز عن سداد قيمة القروض المرتبة الأخيرة بنسبة ١٦.٧% ، نظرا لان غالبية القروض تتراوح من ١٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ جنيه، وأن نسبة القروض التى تتجاوز هذه الفيمة ضئيلة جدا.

التوصيات:

استنادا إلى النتائج التى توصلت إليها الدراسة توصى الباحثة بما يلى:

١) **العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى مجال مكافحة البطالة.**

٢) **زيادة التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى من أجل الحد من تزايد معدلات البطالة فى المجتمع المصرى.**

٣) **رفع قيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعيات الأهلية لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعانى معظم المستفيدون من انخفاض قيمة القروض التى تمنحها الجمعيات.**

٤) **يجب أن يلتزم جميع المستفيدين من القروض الممنوحة بالمواعيد المحددة لسداد قيمة القروض.**

٥) **تيسير إجراءات الحصول على القروض والقضاء على الروتين.**

٦) **زيادة فترة سداد القروض، حتى يستطيع المستفيدين من هذه القروض سدادها فى الوقت المحدد.**

٧) **تنويع مصادر التمويل لدى الجمعيات الأهلية من خلال تعزيز مصادر التمويل الذاتى، والتركيز على المشاريع الإنتاجية، إلى جانب الاهتمام بالتمويل الخارجى.**